



أخبار الساعة

نشرة تحليلية يومية



الخميس 31 أكتوبر 2019 - السنة الخامسة والعشرون - العدد 7106



أخبار الساعة

نشرة تحليلية يومية



في هذا العدد

الافتتاحية

02 قواتنا الباسلة تعود من عدن

الإمارات اليوم

03 الإمارات رائدة عالمية في استشراف المستقبل

تقارير وتحليلات

04 «2020».. موازنة ضخمة تعزز من التنمية المستدامة

05 ماذا يعني للسعودية طرح أسهم شركة أرامكو للاكتتاب العام؟

06 هل تستقيل الحكومة ويحل البرلمان نفسه مع تصاعد الاحتجاجات في العراق؟

شؤون اقتصادية

07 3 قطاعات اقتصادية تستحوذ على ثلثي وظائف القطاع الخاص في الإمارات

تطورات الأحداث في لبنان

08 «حرب الشائعات» تنتشر في لبنان وحزب الله بدأ يفقد عقله

من أنشطة المركز

09 جناح «مركز الإمارات للدراسات» في معرض الشارقة للكتاب 2019 يشهد إقبالاً

من المختصين ورواد الثقافة

في محاضرة «مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية» رقم (706)..

10 المهندس عمران شرف: الإمارات حققت نقلة نوعية في قطاع الفضاء



قواتنا الباسلة تعود من عدن

أعلنت القيادة العامة للقوات المسلحة، عودة قوة الواجب الإماراتية المشتركة العاملة في محافظة عدن باليمن، بعد إنجازها مهامها العسكرية المتمثلة في تحرير المحافظة، وتأمينها، وتسليمها للقوات السعودية، واليمنية الشقيقة. وقالت القيادة في بيان أصدرته، أمس، إن عملية تسليم عدن إلى القوات السعودية واليمنية تمت بمسؤولية، ووفقاً لاستراتيجية عسكرية ممنهجة، لضمان المحافظة على الإنجازات العسكرية المتحققة، وقد انتهت عملية التسليم بنجاح تام.

وقد جاءت عودة قواتنا الباسلة من عدن بعد أن أتمت مهامها العسكرية بنجاح كبير، وقامت بأداء هذه المهام على أكمل وجه، حيث قامت بتحرير مدينة عدن من الحوثيين والتنظيمات الإرهابية بتاريخ 17 يوليو 2015، لتنتقل بعد ذلك من المدينة العمليات العسكرية التي قامت بها قوات التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية، وأثمرت عن تحرير العديد من المناطق من الأراضي اليمنية من الانقلاب الحوثي، إضافة إلى منع التغلغل الإيراني الهادف إلى السيطرة على الدولة اليمنية.

وفي الواقع، فإن القوات الإماراتية والسعودية، وبعد تحرير عدن، عملت على تحقيق أولويات أساسية عدة، وقد نجحت في ذلك بشكل منقطع النظير، فعملت على تأمينها عسكرياً، وتثبيت الاستقرار، وملاحقة فلول الإرهابيين، والقضاء على كل بؤر التهديد الأمني، وقد تمكنت بالفعل من نشر الأمن وتعزيزه في مختلف أرجاء محافظة عدن، كما عملت قواتنا الباسلة في السياق نفسه، على تمكين القوات اليمنية من خلال تأهيلها، وتدريبها، وتسليحها بالشكل الذي يمكنها من القيام بواجباتها العسكرية في مرحلة التسليم، وقد نتج من مرحلة التمكين وجود قوات يمنية عالية التدريب وقادرة على تثبيت الاستقرار ومسك الأرض بطريقة عسكرية احترافية.

لقد شاركت قواتنا الباسلة في اليمن لأداء مهمة محددة، وهي إنقاذ الشعب اليمني الشقيق من تسلط ميليشيات الحوثي الانقلابية ومحاصرة التغلغل الإيراني، وبعد إنهاؤها مراحل التحرير والتأمين والتمكين، قامت بناء على الخطط الاستراتيجية المعتمدة من قيادة التحالف العربي، بتسليم عدن إلى القوات السعودية واليمنية التي ستتولى خلال المرحلة المقبلة مهمة تأمين المدينة والاستمرار في المحافظة على المكتسبات التي تحققت.

بيد أن عودة قواتنا الباسلة من عدن، لا يعني انتهاء دورها في اليمن، فقد أشارت القيادة العامة للقوات المسلحة، إلى أن القوات الإماراتية، وبالتعاون مع القوات الشقيقة والصديقة، ستواصل حربها على التنظيمات الإرهابية في المحافظات اليمنية الجنوبية، والمناطق الأخرى. ويندرج ذلك في إطار الاهتمام الخاص الذي توليه دولة الإمارات العربية المتحدة لمحاصرة خطر التنظيمات الإرهابية التي تشكل تهديداً خطيراً، ليس لليمن فحسب، ولكن لكثير من الدول العربية والإسلامية.

إن قواتنا الباسلة سطرت أروع الملاحم دفاعاً عن الشعب اليمني الشقيق، في إطار دعمها المتواصل للأشقاء العرب، وقد أشادت القيادة العامة بالبطولات التي حققتها قوة الواجب الإماراتية منذ تحرير عدن في عام 2015، حيث سطر ضباط، وضباط صف، وأفراد القوة بطولات تسجل في التاريخ العسكري، وحقق جنودنا الأبطال انتصارات عدة في المعارك التي خاضوها ضد ميليشيات الحوثي الانقلابية المدعومة من قبل النظام الإيراني، وضد التنظيمات الإرهابية، كما أشادت القيادة ببطولات الشهداء الذين قدموا أرواحهم فداء لوطنهم، وقيادتهم، ونصرة للحق والوقوف مع الأشقاء.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة، ستظل كما كانت سنداً ووعواً للأشقاء والأصدقاء. وقد أكدت القيادة العامة للقوات المسلحة أن قواتها، كجزء من التحالف العربي بقيادة السعودية، ستواصل دعم ومساندة الأشقاء في اليمن، بما فيه مصلحة وخير اليمنيين. ومما لا شك فيه أن التضحيات الكبيرة التي قدمها جنودنا الأبرار ستظل راسخة في عقول الأشقاء اليمنيين، وستظل نموذجاً لكل معاني الولاء للوطن وترابه الطاهر.

الإمارات رائدة عالمية في استشراف المستقبل

تملك دولة الإمارات العربية المتحدة مقومات متميزة في مجالات الاستعداد للمستقبل واستشرافه، انطلاقاً مما يتم رصده من تحديات، قائمة أو متوقعة، والبحث عن الفرص التي تمكّن من تجاوز التحديات، عبر نموذج يقوم على احتضان الإبداع والابتكار، ويعمل على إعداد مختبرات مستقبلية يتم من خلالها تطوير آليات تستند إلى بيئة تشريعية آمنة وموثقة، وتنظّم عمل المجالات القائمة على التكنولوجيات المتقدمة، وتشجّع على الاستثمار في القطاعات المستقبلية؛ ما يدعم «رؤية الإمارات 2021» الرامية إلى التحول إلى اقتصاد معرفي وتنافسي، وتحقيق مستهدفات «مئوية الإمارات 2071»، الهادفة إلى جعل دولة الإمارات الدولة الأفضل عالمياً بحلول عام 2071.

ولأن التحضير للمستقبل يتطلب اتخاذ إجراءات حقيقية على الأرض؛ فقد افتتح صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي، رعاه الله، يوم الاثنين الماضي، مجموعة من المختبرات المتخصصة بتصميم وبناء مستقبل العديد من القطاعات المستقبلية لدولة الإمارات ضمن منطقة 2071، وهي: الطيران والطاقة والبلوك تشين وريادة الأعمال؛ حيث أكد سموه أن دولة الإمارات قدمت تجربة عالمية رائدة في مجال تصميم المستقبل انطلاقاً من رؤيتها بأن الفكر الاستباقي، والقدرة على التخطيط واستشراف التغيّرات والتطورات في القطاعات الاقتصادية والتكنولوجية، يجعلانها في مصاف أفضل الدول المستعدة للمستقبل والرائدة في توظيف التكنولوجيا في ابتكار فرص جديدة، مضيفاً سموه: «أطلقنا أربعة مختبرات لمستقبل قطاعات الطيران والطاقة والبلوك تشين وريادة الأعمال ضمن منطقة 2071؛ وهدفنا أن تكون هذه المختبرات منصة لإطلاق ابتكارات مستقبلية تحدث نقلة نوعية في قطاعات الأعمال والخدمات».

لقد جاء التحضير للمستقبل، واستشرافه، وتصميم الأدوات اللازمة لتوطيد استخدامات التطورات التقنية والتكنولوجية في دولة الإمارات، منذ أن أصدر صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله، في ديسمبر عام 2018، المرسوم بقانون اتحادي رقم (25) بشأن المشروعات ذات الصلة المستقبلية؛ من خلال تخويل مجلس الوزراء منح ترخيص مؤقت لتنفيذ أي مشروع مبتكر قائم على التقنيات الحديثة ذات الصلة المستقبلية؛ ما يشير إلى السعي الدؤوب إلى وضع ضوابط وإجراءات تسهّل ترخيص المشروعات المستقبلية، وتيسّر عملية تنفيذها، بوصف الدولة بيئة حاضنة للإبداع والابتكار، وواجهة عصرية للتطوير والتنمية، ومركزاً محورياً في جذب العقول والأعمال والأموال.

إن تلبية متطلبات التنمية المستدامة وتحقيق التطوير المنشود جعلاً دولة الإمارات تعمل بجدّ على التجهيز للتعامل مع المستقبل باحترافية وذكاء؛ عبر الاستعداد له بمختبرات تؤسس للانطلاق والتميز، وتستند إلى المعرفة والابتكار، وتوفير فرص اقتصادية واعدة، تدعم أصحاب المواهب والمبدعين ورواد الأعمال من كل مكان، من خلال إشراكهم في صناعة وتنفيذ الاستراتيجيات المستقبلية، وتعزيز مساهمتهم في الاقتصاد، والاستفادة من الخبرات الدولية والناجحة في مجال استشراف المستقبل.

إن المختبرات المستقبلية الأربعة، التي تم افتتاحها في منطقة 2071، وتشرف عليها مؤسسة دبي للمستقبل، جاءت في إطار دعم البحوث العلمية والمشروعات والأفكار المستقبلية في قطاعات الطيران والبلوك تشين والطاقة وريادة الأعمال؛ وذلك بفضل ما تم ابتكاره من تقنيات تكنولوجية متقدمة ستساعد على تعزيز مساهمة هذه القطاعات في ناتج الدولة الإجمالي، وتحولها إلى داعم أساسي للقطاعات الاقتصادية والتجارية والسياحية وغيرها، وكذلك لمنظومة الابتكار العالمي، وتسريع الإنجاز العملي، وتبني التقنيات الذكية والمستقبلية؛ كالبلوك تشين والذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء وغيرها؛ ما يضمن رفع مستوى سعادة المتعاملين، ويزيد من الكفاءة والإنتاجية، وفق أعلى مستويات الجودة والكفاءة؛ الأمر الذي يجعل دولة الإمارات تقع في «مصاف أفضل الدول المستعدة للمستقبل، والرائدة في توظيف التكنولوجيا في ابتكار فرص جديدة»، كما قال صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، رعاه الله.



«2020».. موازنة ضخمة تعزز من التنمية المستدامة

المتتبع لمسار إقرار الموازنات العامة في دولة الإمارات العربية المتحدة يلحظ حجم الإنفاق العام المتزايد، الذي تقرره الدولة سنة بعد سنة؛ ويدرك نوعية هذا الإنفاق الموجه نحو القطاعات الاجتماعية التي تعزز من تحقيق مستهدفات التنمية؛ من خلال التركيز على بناء الإنسان، والمحافظة على مستوى الخدمات المقدمة له، والوصول إلى تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المالية المتوافرة.

درهم، إلى مضي الدولة في تنفيذ سياساتها الرامية إلى تنويع الاقتصاد وتحفيز القطاعات غير النفطية على المساهمة بشكل أكبر في ناتج الدولة الإجمالي، فثلث الميزانية الذي سيذهب للبنية التحتية والموارد الاقتصادية سيخلق دفعة قوية للاقتصاد، وسيحفز استقطاب الاستثمارات الأجنبية في المشاريع المختلفة، لكون مشروعات البنى التحتية تشكل داعماً أساسياً لباقي القطاعات المهمة؛ كالنقل والسياحة والصحة والبناء والتشييد وغيرها.

إن تخصيص 31% من ميزانية الاتحاد 2020 لقطاع التنمية الاجتماعية، و14% لقطاع البنية التحتية والموارد الاقتصادية، و32.6% للشؤون الحكومية، ينبئ عن المعايير التي تتبعها حكومة دولة الإمارات في الإنفاق، وتحديدًا



تلك الخاصة بتكثيف المصروفات على القطاعات الاجتماعية والاقتصادية، وتحقيق المستهدفات التنموية التي تسعى الدولة إلى تحقيقها ضمن إطار أهداف التنمية المستدامة 2030، والتركيز على خطط ومشروعات طموحة تستشرف آفاقاً جديدة نحو المستقبل، وذلك في الوقت الذي تواجه فيه العديد من دول المنطقة والعالم تحديات في هذه المجالات.

لقد جاءت موازنة 2020 الاتحادية امتداداً للميزانية الاتحادية الخمسية 2017-2021، التي أقرها مجلس الوزراء في أكتوبر 2016، كخطة متوسطة المدى، اشتملت على نفقات تقديرية قدرها (247.3) مليار درهم، الأمر الذي جعل من دولة الإمارات، الدولة الأولى عربياً، التي تقوم بإعداد ميزانية لخمس سنوات، بهدف تطوير مستوى الخدمات الاجتماعية، ورفع مستوى الخدمات الحكومية الذكية، وتوفير الرفاه والرخاء لأفراد المجتمع، عبر الاستخدام الأمثل للموارد ودعم البرامج التنموية الشاملة التي تواكب حركة المستقبل إقليمياً ودولياً، من خلال وضع تصورات كاملة لدعم خطط التنمية، وفق بنود تتعلق بالالتزام بسقف الميزانية والأهداف الاستراتيجية المعتمدة، ومراجعة المؤشرات والتوقعات الخاصة بالإيرادات في كل جهة وفق أهداف الخطة الاستراتيجية، والالتزام بالعمل وفق الدليل المعتمد لإجراءات إعداد الميزانية كمرجع استرشادي.

ترأس صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، يوم الثلاثاء الماضي، اجتماعاً لمجلس الوزراء أقر خلاله ميزانية الاتحاد لعام 2020 بإجمالي 61 مليار درهم ومن دون عجز. ووفقاً لتغريدة لسموه على «تويتر»: «إن ثلث الميزانية تم تخصيصه لقطاع التنمية الاجتماعية، وثلثه للشؤون الحكومية، والباقي للبنية التحتية والموارد الاقتصادية والمنافع المعيشية»؛

ما يشير إلى قدرة دولة الإمارات في تحقيق نقلة كمية ونوعية في قيمة وأنظمة إعداد الميزانيات الاتحادية، وتحقيق نسب نمو قياسية في قيمتها. موازنة عام 2020 التي زادت بنسبة 1.7% مقارنة بميزانية العام الجاري، لم تكن المرة الوحيدة التي زادت بها،

فخلال الـ 48 عاماً المنصرم، تضاعفت ميزانية دولة الإمارات بنحو 307، من 200 مليون درهم عام 1972 إلى 61 مليار درهم في عام 2020. كما أن اعتماد ميزانيات من دون عجز، للعام الثالث على التوالي، يشير إلى أن ناتج الدولة المحلي الإجمالي يشهد نمواً متواصلاً، إضافة إلى ارتفاع الإيرادات بوتيرة أكبر من الإنفاق، يرافقه حدوث دفعة إيجابية لاستقطاب المزيد من الاستثمارات، المحلية والخارجية، وتنامي أعداد المشروعات التنموية، وخاصة المتعلقة بقطاعات الخدمات والبنى التحتية.

وتعكس ميزانية الاتحاد 2020 مدى الإصرار على تعزيز مسيرة التنمية الشاملة والمستدامة، التي تولي قطاعات كالالتعليم والبنى التحتية والصحة الاهتمام الأكبر، لتسهم بذلك في ترسيخ المكتسبات والإنجازات الاقتصادية التي حققتها الدولة طوال العقود الماضية، والعمل على تحقيق التوازن في بناء الاقتصاد والرخاء بخط متوازٍ، بما يضمن العيش الكريم والرفاه للمواطنين والمقيمين على حدٍ سواء، إضافة إلى مواصلة العمل على تطوير الخدمات الحكومية التي تعزز من تنافسية الدولة من خلال تقديم فضلى الخدمات والمزايا للمستثمرين ورجال الأعمال، اللازمة لإحداث نقلة نوعية كبيرة في مسيرة نمو الاقتصاد الوطني وتعزيز قدراته.

ويشير إقرار مجلس الوزراء ميزانية 2020 بإجمالي 61 مليار



تقول قناة «دويتش فيلة» الألمانية الناطقة باللغة العربية «DW»، في تحليل على موقعها الإلكتروني، إنه من المتوقع أن تعطي السعودية الضوء الأخضر قريباً لطرح جزء صغير من أسهم شركة أرامكو للاكتتاب العام. وقد حاولت الشركة سابقاً طرح أسهمها للاكتتاب العام، ولكن تم وقف هذه المحاولة عام 2018 من دون تحديد موعد جديد.

ماذا يعني للسعودية طرح أسهم شركة أرامكو للاكتتاب العام؟



تشرف أرامكو، والمعروفة سابقاً بشركة النفط العربية السعودية، على ثاني أكبر احتياطي للنفط في العالم، وخلال السنوات السابقة قامت بضخ نحو 10 ملايين برميل يومياً؛ ما جعلها أحد أكبر الشركات في العالم، وتم تقدير إيراداتها عام 2018 بـ 388 مليار دولار، بمتوسط مليار دولار يومياً. صافي دخل الشركة المقدر بـ 111 مليار دولار أعلى من أرباح منافساتها؛ إيكسون موبيل وشيل وبي بي وتوتال وشيفرون مجتمعة، وتوظف 70 ألف شخص حول العالم.

من يملك أرامكو؟

تعود ملكية الشركة بشكل كامل إلى الحكومة السعودية، ويقوم بالإشراف عليها وزير الطاقة السعودي، وهو الأمير عبد العزيز بن سلمان. وخلال السنوات الماضية، سيطرت الشركة بمدخولها المرتفع على المجتمع والاقتصاد، ولكن حديثاً بدأ التفكير من قبل الرياض بضرورة تنويع مصادر اقتصاد المملكة من أجل القدرة على مواجهة تحديات المستقبل. وقد تعددت الأفكار في هذا السياق ما بين الانفتاح على السياحة والقيام باستثمارات كبيرة في مجال البنية التحتية، لجعل المملكة أكثر جذباً للمستثمرين والشركات الأجنبية، خاصة التي لا تعمل في مجالي النفط والغاز. وكل هذا يندرج ضمن ما يسمى بـ «رؤية 2030»، لتقليل اعتماد المملكة على النفط.

متى سيتم طرح أسهم أرامكو للاكتتاب العام؟

حاولت الشركة سابقاً طرح أسهمها للاكتتاب العام، ولكن تم وقف هذه المحاولة عام 2018. ويقول الخبراء إن التوقعات بحدوث تباطؤ في النمو العالمي وما يقابله من انخفاض في الطلب على النفط، تدفع الشركة للضغط باتجاه طرح الأسهم للاكتتاب العام. وتقول التقارير الحالية إن الشركة ستوافق رسمياً على خطة طرح أسهمها العامة، وستنشر كتيباً بحلول نهاية أكتوبر، وسيقوم هذا الدليل على اختبار اهتمام المستثمر ويساعد الشركة على تحديد قيمتها. ويقدر الخبراء إجمالي قيمة الشركة بـ 1,5 تريليون دولار، وتخطط الشركة حتى الآن لطرح ما يصل إلى 3

بالمئة من أسهمها في بورصة الرياض نهاية العام، وقد يشكل هذا الاكتتاب داخل البلاد رهاناً قانونياً آمناً، وسيحمي الشركة من التدقيق والسيطرة القضائية الأجنبية. ومع ذلك، من المتوقع أن يتم طرح أسهم الشركة لاحقاً خارج البلاد أيضاً؛ الأمر. وبشكل عام، تم تحديد 5 بالمئة من الأسهم لطرحها في البورصات.

من لا يزال يهتم بالوقود الأحفوري؟

سمحت المملكة العربية السعودية للمستثمرين المؤسسيين الأجانب بالدخول إلى سوقها المحلية عام 2015، ويعد طرح أسهم أرامكو بالنسبة للحكومة خطوة أخرى نحو اقتصاد أكثر انفتاحاً على رأس المال الغربي. وبالنسبة إلى الكثيرين من السعوديين، تعد أرامكو أكثر من مجرد شركة، باعتبارها جزءاً من الهوية السعودية وشريان حياة. ولهذا، يحاول مسؤولو الشركة إقناع المواطنين بشراء أسهم الشركة كدليل على ولائهم للبلاد. وهذا الجذب العاطفي، سيدفع بعض بنوك البلاد، كما هو متوقع، إلى تقديم قروض كبيرة لمساعدة المستثمرين المحليين على شراء الأسهم بسهولة أكبر. وإن لم يكن هذا كافياً، فالشركة تتوقع أن تقوم بعض الحكومات الأخرى بالاستحواذ على أسهم من خلال صناديق الثروة السيادية؛ ولكن مع انسحاب العديد من المستثمرين المؤسسيين الكبار في جميع أنحاء العالم من الوقود الأحفوري، هل سيكون هذا كافياً؟



تتصاعد حدة الأزمة في العراق، حيث تواصلت الاحتجاجات بقوة برغم الإجراءات التي أعلنتها الحكومة ومجلس النواب العراقي؛ كما تعالت الأصوات المطالبة باستقالة الحكومة؛ وهو ما يجعل الأزمة مفتوحة على كل الاحتمالات.

هل تستقيل الحكومة ويحل البرلمان نفسه مع تصاعد الاحتجاجات في العراق؟

الثلاث، وامتيازات أعضاء مجلس النواب وكبار المسؤولين والمستشارين ووكلاء الوزراء والمديرين العامين والهيئات المستقلة والسلطة القضائية وهيئة النزاهة والمحكمة الاتحادية ومجلس القضاء



تشهد الاحتجاجات في العراق وتيرة متصاعدة، حيث يحتشد يومياً ومنذ أسبوع تقريباً عشرات الآلاف من العراقيين يطالبون بإسقاط الطبقة السياسية واستقالة الحكومة وتشكيل

الأعلى والمحافظين. وبرغم أهمية هذه القرارات، حيث تصب في صالح المحتجين، الذين يطالبون بالقضاء على الفساد والمحسوبية؛ فهي لا تلبى طموحاتهم كما يبدو ولا تستجيب لتضحياتهم؛ فهم متمسكون أكثر من أي وقت مضى بمطلبهم الأساسي وهو استقالة الحكومة، وتشكيل حكومة بعيداً عن الأحزاب السياسية.

ولا يستبعد أن يتم هذا قريباً، وخاصة أن هناك بوادر للتوافق بين كتلة «سائرون» بزعامة السيد مقتدى الصدر، وكتلة «الفتح» بزعامة هادي العامري فيما يتعلق بهذا الأمر؛ حيث ألقى رئيس الوزراء بالكرة في ملعبهما، لأن التوافق بين الكتلتين هو الذي جلبه إلى منصب رئيس الحكومة؛ وفي ظل استعداد العامري لاتخاذ خطوة في هذا الاتجاه إذا ما أراد الصدر كذلك؛ فيبدو أنه لا مفر من استقالة الحكومة. ولكن هل سيحل هذا الأزمة؟

لا شك أن استقالة عادل عبد المهدي، ستكون البداية لتخفيف حدة الأزمة ولكنها لن تحلها؛ حيث لن يكون من السهل تشكيل حكومة جديدة حتى وإن كانت من التكنوقراط؛ بسبب طبيعة التركيبة السياسية؛ كما أن هناك مطالب أخرى مهمة للمحتجين، من أهمها إجراء انتخابات مبكرة؛ وقد رفعوا شعارات ضد البرلمان الحالي؛ وأكد عبد المهدي في رسالة إلى الصدر أنه «لا يكفي ذهاب رئيس مجلس الوزراء إلى البرلمان لإعلان الانتخابات المبكرة ليتحقق الأمر، بل إن هناك سياقات دستورية يجب على رئيس مجلس الوزراء الالتزام بها... وهذا لن يتحقق إلا بتصويت مجلس النواب على حل المجلس بالأغلبية المطلقة لعدد أعضائه». وعلاوة على ذلك، يطالب المحتجون أيضاً بإجراء تحقيق شفاف ومحكمة المتورطين في قتل المتظاهرين؛ وهذا كله يجعل الأزمة مفتوحة على كل الاحتمالات.

حكومة تكنوقراط من أجل محاربة الفساد وإنعاش الاقتصاد العراقي الذي يعاني مشاكل كثيرة. ويرى محللون أن السبب الأساسي للمشكلات هو نظام تقاسم السلطة القائم على أساس طائفي والذي جرى إقراره في العراق بعد عام 2003؛ ما أدى إلى وجود شبكات نفوذ مترامية الأطراف، ليس فقط في إطار النخب السياسية الجديدة سواء الحاكمة منها، وهي ذات الأغلبية الشيعية، أو تلك المشاركة من القوى السنية أو في كردستان؛ وهو ما جعل من العراق واحدة من أكثر دول العام فساداً؛ الأمر الذي دفع الشعب إلى التحرك حيث ضاق ذرعاً بكل الوعود التي قطعت للإصلاح والتنمية.

وبرغم أن هناك احتجاجات في مناطق ومحافظات مختلفة من البلاد وخاصة في الجنوب، فإن الحشود التي تتجمع بأعداد ضخمة في ساحة التحرير في بغداد تشير إلى حجم الغضب الذي يسود الشارع، وإلى تصميمه على تحقيق مطالبه؛ حيث تنضم يومياً أعداد كبيرة من المتظاهرين، كما تشارك مؤسسات وجهات مختلفة من بينها الجامعات والمدارس.

وهذا كله يشير إلى أن الوضع يتجه نحو مزيد من التصعيد؛ ويؤكد أن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لن تساعد في التخفيف من حدة المظاهرات؛ بما فيها بالطبع قرارها حظر التجوال في العاصمة بغداد حيث لم يلقَ تجاوباً من المتظاهرين الذين تحدوا الحظر؛ بل اعتبروه إجراء يهدف إلى «توفير غطاء لقوات الأمن كي تخلي ساحة التحرير».

وكذلك الأمر بالنسبة إلى قرارات مجلس النواب الذي صوت على تشكيل لجنة لتعديل الدستور، وإلغاء امتيازات الرئاسات الثلاث (الجمهورية والحكومة والبرلمان)، إلى جانب إلغاء جميع امتيازات ومخصصات الرئاسات

3 قطاعات اقتصادية تستحوذ على ثلثي وظائف القطاع الخاص في الإمارات



الإمارات العربية المتحدة
وزارة الموارد البشرية
والتوظيف

مليون وظيفة من إجمالي عدد الوظائف في القطاع الخاص. أما في قطاع الخدمات، فقد بلغ عدد الوظائف 1.1 مليون وظيفة وبنسبة 21.7% في حين وصل العدد في قطاع العقارات إلى 637 ألف وظيفة تشكل ما نسبته 12.5%، وتوزع بقية الوظائف على القطاعات الأخرى، ومن ضمنها النقل والتخزين والصناعات التحويلية والاتصالات، وغيرها من القطاعات الأخرى. يشار إلى أن آخر الإحصائيات الصادرة عن وزارة الموارد البشرية والتوطين، والتي تضمنها تقرير المراجعة الربعي لمصرف الإمارات المركزي، أظهرت أن 26.9% من الموظفين في القطاع الخاص يعملون في أبوظبي و51.6% في دبي ونحو 21.5% في المناطق الشمالية من الدولة.

استحوذت 3 قطاعات اقتصادية على 67.4% من إجمالي سوق الوظائف في القطاع الخاص، خلال النصف الأول من العام 2019، وتشمل قائمة القطاعات الأكثر استقطاباً للوظائف في القطاع الخاص، كلاً من قطاع البناء والخدمات والعقارات، بالإضافة إلى الخدمات، حيث يصل عدد العاملين فيها نحو 3.43 مليون من إجمالي 5.1 مليون عامل في القطاع. وتصنف الإمارات بكونها الوجهة الأولى المفضلة من قبل الباحثين عن عمل في المنطقة، وهو ما يعكس تفوق جاذبية سوق العمل في الدولة على المستوى الإقليمي الذي تتصدر فيه المركز الأول، بحسب مؤشرات العديد من المؤسسات الدولية المتخصصة. وتعمل دولة الإمارات، بموجب خططها الاستراتيجية، على زيادة عدد المواطنين العاملين في القطاع الخاص إلى أعلى نسبة بحلول عام 2021، لذا فقد أطلقت الحكومة الاتحادية مبادرة التوطين، لزيادة انخراط المواطنين الإماراتيين في سوق العمل، وبالعودة إلى تفاصيل أكثر القطاعات المستقطبة للعمالة في القطاع الخاص، يتضح من خلال الأرقام الصادرة عن وزارة الموارد البشرية والتوطين، أن قطاع البناء ما يزال يتصدر المركز الأول من حيث عدد الوظائف وبنسبة 33.2%، وهو ما يشكل 1.7

البنوك المركزية العربية تتفاعل مع قرار الفيدرالي الأمريكي بخفض الفائدة

تفاعلت البنوك المركزية العربية مع قرار الفيدرالي الأمريكي بخفض الفائدة بـ 25 نقطة أساس إلى نطاق ما بين 1.75% و1.5% للمرة الثالثة هذا العام. وقرر بنك الكويت المركزي خفض سعر الخصم إلى 2.75% من 3%، وقال إن هدف القرار «تخفيض كلفة الاقتراض بالدينار الكويتي والإبقاء على هامش مريح لصالح الدينار الكويتي، وتوفير بيئة داعمة للاستثمار». وخفض مصرف البحرين المركزي جميع أسعار الفائدة الرئيسية لديه 25 نقطة أساس، وخفض سعر الفائدة الرئيسي على ودائع أسبوع واحد إلى 2.25%، وعلى ودائع ليلة إلى 2%، وعلى ودائع شهر إلى 2.6%. وقلص سعر الإقراض إلى 4% من 4.25%. كما خفض مصرف الإمارات المركزي سعر إعادة الشراء لاقتراض السيولة القصيرة الأجل بـ 25 نقطة أساس وخفض أيضاً سعر الفائدة على شهادات الإيداع بـ 25 نقطة أساس. وقالت مؤسسة النقد العربي السعودي إنها خفضت سعر إعادة الشراء، المستخدم في إقراضها البنوك، إلى 225 نقطة أساس من 250 نقطة أساس، وسعر إعادة الشراء العكسي، المستخدم في ودائع البنوك التجارية لدى البنك المركزي، بالهامش ذاته إلى 175 نقطة أساس.

بومبيو يحذر الشركات الدولية من الأموال الإيرانية «الخبیثة»

رحب وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو، أمس الأربعاء، بإعادة مجموعة العمل المالي، فرض تدابير إضافية ضد إيران، بسبب إخفاقها في الالتزام بالمعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، محذراً الشركات الدولية من الأنشطة المالية الإيرانية الخبيثة. وأوضح بومبيو أن إيران «أظهرت فشلاً متعمداً في معالجة أوجه القصور في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، متعمدة عدم وجود شفافية في اقتصادها حتى تتمكن من مواصلة تصدير الإرهاب». وشدد وزير الخارجية الأمريكي على أن الحرس الثوري الإيراني يواصل الانخراط في خطط تمويل واسعة النطاق وغير مشروعة، لتمويل أنشطته الخبيثة، بما يدعم الجماعات الإرهابية التي حددتها الولايات المتحدة، مثل حزب الله وحماس. وأضاف: «يتم تسهيل خطط التمويل غير المشروع للحرس الثوري الإيراني على أعلى مستويات الحكومة الإيرانية»، داعياً الشركات الدولية إلى «توخي الحذر».



«حرب الشائعات» تنتشر في لبنان وحزب الله بدأ يفقد عقله

في وقت انتشرت فيه رسالة تهديد إلى الجيش اللبناني عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وجهها «حزب الله» الذي نفى إرسالها، تظهر الصورة «الفانتازية» بصورة أشد، بعد أن ربط الحزب الأحداث في لبنان والعراق بفيلم «جوكر» وتأثر المتظاهرين فيه. وتالياً أبرز التطورات على الساحة اللبنانية:

- تداول نشطاء على مواقع التواصل الاجتماعي، رسالة تهديدية قالوا إنها من «حزب الله» وحركة «أمل» إلى قائد الجيش اللبناني مطالبين إياه بفتح الطرق أو أن الرد سيكون بإغلاق لبنان حتى أمام العسكريين، صباح اليوم الخميس. قناة المنار التابعة للحزب نشرت على صفحتها في «تويتر» خبراً عاجلاً مفاده: «حزب الله وحركة أمل ينفيان ما يتم تسريبه حول قيام وفيق صفا وأحمد بعلبكي بتبليغ رسالة إلى قائد الجيش».
- نشرت قناة المنار، مساء الأربعاء، تقريراً يربط فيلم «جوكر» بالمظاهرات التي تشهدها لبنان والعراق، مبرزة أوجه الشبه. وقالت القناة: «آرثر فليك بطل فيلم جوكر، أثر كثيراً في نمط فئة من المتظاهرين في لبنان والعراق بشكل لافت»، وأضاف التقرير: «مشهد إشاعة الفوضى الذي مارسه بعضهم هو عينه (في فيلم جوكر) تصرفاتهم التي يمتزج بها الرقص والغناء والتكسير والصراخ من دون خطاب واضح يشبه كثيراً واقعنا الحالي، فناع الجوكر الذي رأيناه في التظاهرات: الموسيقى المعتمدة والألوان وكل شيء تقريباً».
- طلب الرئيس اللبناني ميشال عون، من الحكومة المستقيلة، تصريف الأعمال إلى حين تشكيل أخرى جديدة، فيما اشترط رئيس الوزراء المستقيل سعد الحريري، ضم تكنوقراط واستبعاد الساسة البارزين في الحكومة السابقة، للموافقة على تولي رئاسة حكومة جديدة. وأفادت الرئاسة اللبنانية، أن عون سيوجه كلمة للبنانيين، اليوم الخميس، يتناول فيها التطورات.
- بعد أن فُتحت الطرقات في معظم المناطق اللبنانية، صباح أمس الأربعاء، في استجابة لدعوة قيادة الجيش لذلك، أعاد متظاهرون مساء الأربعاء قطع طرق رئيسية في مناطق لبنانية عدة، حيث عاد المحتجون إلى الشوارع قبيل منتصف ليل الخميس، ولاسيما في طرابلس وعاكراً شمالاً وصيداً جنوباً وعدد من الشوارع الرئيسية في العاصمة بيروت، مجددين تأكيدهم أن الثورة لم تكن تهدف فقط إلى إسقاط الحكومة وأنهم مستمرين في حراكهم حتى تحقيق مطلبهم الرئيسي وهو رحيل مكونات الطبقة السياسية كافة.

ماذا تعني هذا التطورات؟

المشهد «الدراماتيكي» الذي طغى على الساحة اللبنانية في اليومين الماضيين، بات يأخذ منحنيات مختلفة، لها علاقة بتداول المستخدمين لمواقع التواصل الاجتماعي لـ «شائعات»، تتعلق بتوجيه تهديد من حركة أمل وحزب الله للجيش بإغلاق لبنان كاملة، فيما لو لم يتمكن من فتح الشوارع ومنع إغلاقها من قبل المحتجين. هذه الشائعة التي نفاها الحزب والحركة تشير إلى وجود محاولات من الميليشيتين الشيعيتين بإثارة القلق والتوترات، وإيصال رسائل عبر منشورات إلكترونية، وإن تمّ نفيها، هدفها إقحام الجيش اللبناني في التظاهرات، التي اتسمت بسلميتها. لقد أصبح جلياً أن حزب الله يحاول جرّ لبنان للفوضى، وخاصة بعد أن صُدم باستقالة رئيس الوزراء الحريري، الذي تسبب بهذا القرار بصدمة للحزب، تجلّى بقيام حسين الخليل، المعاون السياسي لحسن نصر الله، بتقديم «نصيحة» للحريري بعدم الإذعان للمحتجين، الذين وصفوا استقالة الأخير بـ «الصفعة» لنصر الله.

حزب الله، الذي يعمل من خلال قنوات عدّة أهمها الإعلام، على إيصال رسائله السياسية للقيادات والجمهور، وصل به الخيال باتهام اللبنانيين بتأثرهم بأحداث فيلم جوكر، الأمر الذي يشي باستهانته بالوضع المعيشي للشعب اللبناني، الذي يعاني تحديات اقتصادية واجتماعية أثرت في حياته، كالفساد والبطالة والفقر والتضخم وتراجع العديد من القطاعات، أبرزها السياحة والاستثمار والبنية التحتية التي أثرت بمجمّلها على ما يجري من تطورات حالية في الساحة اللبنانية. أما طلب الرئيس عون من الحكومة المستقيلة تصريف الأعمال إلى حين تشكيل أخرى، واشترط الحريري ضم تكنوقراط للموافقة على تولي رئاسة حكومة جديدة، يؤكد رفض الأخير عودة حزب الله على وجه الخصوص إلى الواجهة السياسية، غير أبه بما قاله نصرالله في أول كلمة له عقب خروج المظاهرات: «نحن نقول لتستمر هذه الحكومة، لا نضيع وقتنا لا بانتخابات نيابية مبكرة ولا بحكومة سياسية جديدة ولا بحكومة تكنوقراط».



جناح «مركز الإمارات للدراسات» في معرض الشارقة للكتاب 2019 يشهد إقبالاً من المختصين ورواد الثقافة

زايد بن سلطان آل نهيان.. القائد والدولة»، بطبعته الثامنة، وكتاب «محمد بن زايد والتعليم»، الذي يلقي الضوء على الرؤية الثاقبة لصاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي، نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، حفظه الله، في تطوير المسيرة التعليمية في دولة الإمارات العربية المتحدة، وكتاب «أحداث غيرت التاريخ»، لسعادة الأستاذ الدكتور جمال سند السويدي، وغيرها من الكتب والسلاسل والدوريات التي أصدرها المركز خلال مسيرته في 25 عاماً. ويسر المركز أن يعلن منح خصم 50% على جميع إصداراته. وتجدر الإشارة إلى أن سعادة الأستاذ الدكتور جمال سند السويدي، مدير عام مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، سيقوم على هامش فعاليات المعرض، بتوقيع كتابه «مجتمع دولة الإمارات العربية المتحدة في القرن الحادي والعشرين: قضايا وتحديات في عالم متغير»، وذلك يوم الجمعة الموافق 1 نوفمبر 2019، من الساعة 6 مساءً إلى الساعة 9 مساءً في جناح المركز رقم (P2) في القاعة رقم 3، حيث تأتي أهمية الكتاب من تسليطه الضوء على ما يجري من تحولات وتغيرات كبرى، يشهدها العالم على المستويات المختلفة؛ الأمر الذي اقتضى من سعاده الاهتمام بدراسة المجتمع الإماراتي، من منظور شامل يتضمن الجوانب السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية وغيرها، وهو ما يدخل ضمن قضايا الأمن الوطني، وفي مقدمتها الأمن الاجتماعي، الذي يعدّ أحد أهم وأخطر جوانب الأمن الوطني بمفهومه الشامل، وذا علاقة وثيقة بكل جوانب الأمن الوطني الأخرى: السياسية والاقتصادية والثقافية والأمنية وغيرها.

شهد جناح مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، في معرض الشارقة الدولي للكتاب 2019، الذي افتتحه صباح أمس الأربعاء 30 أكتوبر، صاحب السمو الشيخ سلطان بن محمد القاسمي عضو المجلس الأعلى حاكم الشارقة، إقبالاً كبيراً؛ حيث زار الجناح عدد كبير من المختصين والمثقفين والمهتمين، والعديد من وسائل الإعلام التي حرصت على عقد لقاءات صحفية مع وفد المركز؛ حول مشاركته في المعرض وإصداراته الحديثة.

وتأتي مشاركة مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في نسخة معرض الشارقة الدولي للكتاب 2019، انطلاقاً من إيمانه بأهمية المشاركة في الفعاليات الثقافية التي تشهدها إمارات الدولة المختلفة، وخاصة معرض الشارقة الدولي للكتاب الذي يعدّ من أهم المعالم والصروح الثقافية في دولة الإمارات العربية المتحدة والمنطقة، مؤكداً نجاحه في السنوات الماضية، في اجتذاب العديد من رواد الفكر والثقافة والأدب والإعلام، ويات أحد مظاهر نهضة دولة الإمارات العربية المتحدة الثقافية والفكرية.

ويشارك مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في معرض الشارقة الدولي للكتاب 2019، الذي يمتد إلى غاية يوم السبت 9 نوفمبر المقبل، في مركز إكسبو الشارقة بإصدارته المعروفة بالقوة والرصانة؛ ومن بينها كتاب «المرأة والتنمية» الذي يعدّ أحدث إنتاج ثقافي ومعرفي لسعادة الأستاذ الدكتور جمال سند السويدي؛ استعرض فيه أهم الإشكالات المرتبطة بقضايا المرأة ودورها التنموي، وأهمية دور المرأة في عملية التنمية وتطوره والتحديات التي تواجه هذا الدور؛ وكتاب «بقوة الاتحاد: صاحب السمو الشيخ

في محاضرة «مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية» رقم (706) المهندس عمران شرف: الإمارات حققت نقلة نوعية في قطاع الفضاء



مع إعلان تأسيس مؤسسة الإمارات للعلوم والتكنولوجيا المتقدمة، التي تهدف إلى دعم قطاع العلوم بالدولة، وخاصة أن اقتصادنا يعتمد بصورة كبيرة على التكنولوجيا. ثم استعرض المهندس عمران شرف عدداً من المشروعات التي خاضتها دولة الإمارات بنجاح، مثل مشروع بناء قمر الاستشعار عن بعد (دبي سات 1)، ثم مشروع (دبي سات 2)، ومشروع (خليفة سات). وأشار المهندس عمران شرف إلى أنه وفي مرحلة لاحقة تم الانتقال إلى القيام برحلة إلى كوكب المريخ، كمشروع يلعب دوراً ليس فقط في دولة الإمارات وإنما في المنطقة العربية ككل، التي عانت ما سمي «الربيع العربي» من ظهور أفكار وجماعات متطرفة. ومن هنا ظهرت فكرة «مسبار الأمل» الذي من المقرر أن ينطلق إلى المريخ في منتصف يوليو 2020، ومن المتوقع أن يصل قبل الثاني من ديسمبر 2021، الذي يصادف اليوبيل الذهبي لتأسيس دولة الإمارات؛ مشيراً إلى أن هذا المشروع الواعد، يحوي العديد من الفرص والتحديات، ويرمي إلى إجراء أبحاث متطورة، تشمل دراسة ظروف الحياة على الكوكب الأحمر، والفصول المناخية التي يمر بها، ودرجة الحرارة على سطحه. كما أن المشروع يرمي إلى دعم مختلف القطاعات في دولة الإمارات، ويركز على تشجيع العلماء وإعطاء الفرص لهم كما تم إعطاؤها للمهندسين، مؤكداً مضي الدولة في تحقيق رؤيتها 2071 في أن تصبح أفضل دول العالم في مختلف المجالات بحلول الذكرى المئوية لتأسيسها.

نظّم مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، مساء يوم الأربعاء 30 أكتوبر 2019، محاضرتَه رقم (706)، بعنوان: «نظرة مستقبلية لقطاع العلوم والتكنولوجيا والفضاء»، ألقاها المهندس عمران شرف، مدير مشروع الإمارات لاستكشاف المريخ «مسبار الأمل»، بمركز محمد بن راشد للفضاء، بدولة الإمارات العربية المتحدة، بحضور سعادة الأستاذ الدكتور جمال سند السويدي، مدير عام مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ولريف من الباحثين والمفكرين والإعلاميين، وذلك في قاعة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، بمقر المركز في أبوظبي.

وتأتي هذه المحاضرة في إطار أنشطة المركز التي تهتم بتناول القضايا العلمية والبحثية الثرية، ومواكبة تطور التكنولوجيا بجميع أشكالها.

وفي مستهل المحاضرة وجّه المهندس عمران شرف الشكر إلى سعادة الأستاذ الدكتور جمال سند السويدي؛ لدعوته إلى إلقاء المحاضرة، مثنياً الدور الذي يقوم به المركز في الاهتمام بالقضايا العلمية والتكنولوجية عبر المحاضرات والندوات المتخصصة والمتنوعة الغنية.

ثم قدم المهندس عمران شرف لمحة تاريخية عن مراحل تطور قطاع الفضاء والاتصالات والتكنولوجيا بدولة الإمارات العربية المتحدة، والذي بدأ فعلياً مع نشأة الدولة، والنهضة الحضارية المتصاعدة التي شهدتها، وخاصة في قطاع الاتصالات الفضائية، حيث بدأت تستخدم تكنولوجيا الاتصالات الفضائية، وفي بداية التسعينيات اتخذت دولة الإمارات خطوة مهمة عبر تأسيس شركة «التريا»، حيث انتقلت الدولة في هذه الخطوة من مستخدم إلى مشغل للأقمار الصناعية، ثم بدأت بالمشاركة في تجميع بعض الأقمار الصناعية، وكان التركيز في البداية على كيفية تشغيل الأقمار الصناعية والتحكم بها، وتأسيس البنية التحتية. كما أولت الدولة في هذه المرحلة اهتماماً خاصاً بتأهيل الكوادر البشرية، في قطاع الفضاء، وركزت على ضرورة تخريج علماء ومهندسين في مختلف المجالات الهندسية، من أجل الارتقاء بقطاع الفضاء محلياً وتحقيق أهداف الدولة في التقدم التكنولوجي والعلمي. وفي عام 2006 كانت بداية مرحلة جديدة أخرى،